التداولية عند العلماء العرب

دراسة تداولية لظاهرة «الأفعال الكلامية» في التراث اللساني العربي

د. مسعود صحراوي
أستاذ بقسم اللغة العربية
جامعة الأغواط - الجزائر

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

نبذة عن المؤلّف

□ **المؤلّف حاصل على الشهادات التالية:**

- شهادة الماجستير في اللسانيات البنيوية (جامعة باتنة، الجزائر).
- شهادة الدكتوراه في اللسانيات التداولية (جامعة باتنة، الجزائر).
- شارك في العديد من الملتقيات والندوات الوطنية والدولية بمداخلات ومحاضرات في مجال العلوم اللسانية.
- يشتغل حالياً استاذاً محاضراً في علوم اللغة، بقسم اللغة العربية - جامعة الأغواط، الجزائر.

وللمؤلّف عدة مقالات منشورة في مجلات لغوية متخصّصة، فضلاً عن عدد من الدراسات والأبحاث المخطوطة.

□ **من كتبه المعدّة للطبع:**

- المبادئ الوظيفية في اللسانيات العربية.
- بنية النظام الدلالي في القرآن، دراسة سياقية وفقاً لقانون التأويل العربي.
- ترجمة عربية لكتاب جاك موشلر وأنطوان أوكلين:

Introduction à la linguistique Contemporaine.

□ **للتواصل مع المؤلّف:**

Sahraoui - 2005@maktoob. com

أو

Sahraoui - messaoud@yahoo. fr

تنطلق فكرة مشروع هذا الكتاب من ملاحظة تمفصلين تاريخيين هامين في مسار المعرفة المعاصرة، ويتمثل التمفصل الأول في ظهور توجهات منطقية جديدة، لاصورية، توجهات أدركت قصور المنطق الصوري، في صيغتيه القديمة والحديثة، ووقفت على عجزه عن أن يكون أداة مفيدة في وصف وتفسير الظاهرة التدليلية كما تتجلى فعلاً في العلوم الإنسانية والاجتماعية بشكل عام، وفي التفاعل الحجاجي بشكل خاص. بعبارة أخرى، إن المنطق الصوري لم يستوفِ الكفاية الضرورية لدراسة الاستدلال والتفاعل الحجاجيين اللذَيْن لا يمكن تصور وجودهما من دون ذوات ومن دون لغة تتواصل بها هذه الذوات.

هذا التمفصل المعرفي التاريخي الأول سبَّب تمفصلاً ثانياً في مسار الدراسات اللغوية، فقد أثَّرت تلك التوجهات المعرفية الجديدة في مناهج ونظريات الدراسات اللغوية. فمنذ ثلاثين سنة، تمَّ اختراق ساحة العلوم اللغوية بتيارات فلسفية ونفسية واتصالية، وتم تقسيم البحث اللغوي في اللسانيات الغربية إلى نموذجين لسانيين متنافسين: المنحى الشكلي الصوري، والمنحى الوظيفي التواصلي الذي ظهر متأخراً عن الأول بعض الشيء. وقد كانت التداولية من أسباب تعميق هوة الخلاف بين هذين التوجُّهين إذ أذكت جذوة الخلاف ومعركة التنافس بين التيارين، بل إن الكفة قد رجحت لصالح الثاني منهما أي الاتجاه الوظيفي بدعم وتأييد من التداولية بما بثته من مفاهيم ورؤى اشتدّ بها عضد التيار الوظيفي الجديد.

في هذا السياق نُسلّط الضوء في هذا الفصل على واقعِ درسٍ لغوي جديد، لم يتجاوز عمره الأربعين سنة هو **الدرس التداولي**، من

خلال التعريف بشبكته المفاهيمية، وهو درس لا يزال غزيراً حيوياً منتجاً يمد ساحة الدراسات اللغوية والمعرفية بأفكار ومفاهيم ورؤى جديدة، ويُقيم الروابط العلمية بين فروع علمية متعددة؛ فمن أجل دراسة الأبعاد الاستعمالية للغة أصبح لزاماً على الباحث الوعي بجوهر الخطاب التداولي وأبعاده المنهجية، وهو خطاب معرفي عام رصد مسالك الاستدلال وطرق معالجة الملفوظات لأنها الكفيلة بتحقيق هذه الغاية في إطار التواصل ومقتضياته التفاعلية.

مفهوم "التداولية"(*):

إن أقرب حقل معرفي إلى "**التداولية**" la pragmatique في منظورنا هو "اللسانيات". وإذا كان الأمر كذلك، فإنه من المشروع البحث في صلة هذا العلم التواصلي الجديد باللسانيات وبغير اللسانيات من الحقول المعرفية الأخرى التي يشترك معها في بعض الأسس المعرفية، نظرية كانت أم إجرائية، وذلك قبل وضع تعريف للتداولية أو تحديد مفهومها. ومن ثم نرى أنه من الواجب التساؤل عن المعيار الذي يكون أساساً في تحديد مفهوم "التداولية". فعلى أي معيار نحدّد هذا المفهوم؟ هل نحدّده بناءً على معيار البنية اللغوية وحدها؟ إن هذا الصنيع يجعلها مساوية للسانيات البنيوية فلا يكون هناك أي فرق بينهما، وليس هذا ما تقوله البحوث التداولية! هل نحدّده على معيار الاستعمال اللغوي وحده؟ إن تحديده على

(*) **التداولية**: ترجمة للمصطلحين: المصطلح الإنجليزي pragmatics بمعنى هذا المذهب اللغوي التواصلي الجديد الذي نعرّف به في هذه المقالة، والمصطلح الفرنسي la pragmatique بنفس المعنى، وليس ترجمة لمصطلح le pragmatisme الفرنسي، لأن هذا الأخير يعني "الفلسفة النفعية الذرائعية"، أما الأول فيُراد به هذا العلم التواصلي الجديد الذي يفسّر كثيراً من الظواهر اللغوية كما أشرنا. ولذلك لا نتفق مع الباحثين العرب الذين ترجموا مصطلح Pragmatics/ La Pragmatique بـ"الذريعية" أو "الذرائعية" أو غيرهما من المصطلحات المتحاقلة معهما.

هذا الضابط فيه إقرار بأن لا صلة تُذكر بينه وبين البنية اللغوية، وهو ما يُخالف أيضاً النتائج التي انتهت إليها آخر الأبحاث التداولية. هل نُحدّدُه بناءً على تعالق البنية اللغوية بمجال استعمالها؟ إن هذا الصنيع يبدو مبرّراً ولكنه ـ إذا ذُكر من دون تفصيل ـ قد يُغفل بعض الصِّلات الرابطة بين العلوم المتشابكة والمتكاملة مفاهيمياً، خاصة مجالات: الفلسفة والتداوليات اللغوية وعلم النفس المعرفي وعلوم الاتصال.

فالتداولية ليست علماً لغوياً محضاً، بالمعنى التقليدي، علماً يكتفي بوصف وتفسير البنى اللغوية ويتوقف عند حدودها وأشكالها الظاهرة، ولكنها علم جديد للتواصل يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال؛ ويدمج، مِن ثَمَّ، مشاريع معرفية متعددة في دراسة ظاهرة "**التواصل اللغوي وتفسيره**". وعليه، فإن الحديث عن "التداولية" وعن "شبكتها المفاهيمية" يقتضي الإشارة إلى العلاقات القائمة بينها وبين الحقول المختلفة لأنها تشي بانتمائها إلى حقولٍ مفاهيمية تضم مستويات مُتداخلةٍ، كالبنية اللغوية، وقواعد التخاطب، والاستدلالات التداولية، والعمليات الذهنية المتحكمة في الإنتاج والفهم اللغويين، وعلاقة البنية اللغوية بظروف الاستعمال... الخ. فنحن نرى أن التداولية تمثل حلقة وصل هامة بين حقول معرفية عديدة، منها: الفلسفة التحليلية، ممثلةً في فلسفة اللغة العادية، ومنها علم النفس المعرفي ممثلاً في "**نظرية الملاءمة**" Théorie de pertinence على الخصوص، ومنها علوم التواصل، ومنها اللسانيات بطبيعة الحال.

وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر بين الدارسين حول "التداولية"، وتساؤلاتهم عن القيمة العلمية للبحوث التداولية وتشكيكهم في جدواها... فإن معظمهم يقر بأن قضية التداولية هي "إيجاد" القوانين الكلية للاستعمال اللغوي والتعرّف على القدرات

الإنسانية للتواصل اللغوي، وتصير "التداولية"، من ثَمَّ، جديرة بأن تسمى: "**علم الاستعمال اللغوي**"[١].

في مصادر الدرس التداولي المعاصر:

ليس للدرس التداولي المعاصر مصدر واحد انبثق منه، ولكن تنوعت مصادر استمداده إذ لكل مفهوم من مفاهيمه الكبرى حقل معرفي انبثق منه. فـ"**الأفعال الكلامية**"، مثلاً، مفهوم تداولي منبثق من مناخ فلسفي عام هو تيار "الفلسفة التحليلية" بما احتوته من مناهج وتيارات وقضايا، وكذلك مفهوم "نظرية المحادثة" الذي انبثق من فلسفة پول غرايس Grice، وأما "نظرية الملاءمة" فقد ولدت من رحم علم النفس المعرفي وهكذا...

وبما أن الفلسفة التحليلية هي الينبوع المعرفي لأول مفهوم تداولي وهو "الأفعال الكلامية"، فقد بات ضرورياً التعريف بهذا التيار الفلسفي وبمختلف اتجاهاته واهتماماته وقضاياه، لأنه يجسّد الخلفية المعرفية والمَحْضن الفكري لنشوء الظاهرة اللغوية موضوع الدراسة. والفلسفة التحليلية لا تعنينا لذاتها، ولكن ما يهمّنا منها هو لحظة انبثاق ظاهرة "الأفعال الكلامية" من قلب التحليل الفلسفي ثم ما انجرّ عن ذلك من ولادة التيار التداولي في البحث اللغوي، لأن الفلسفة التحليلية هي السبب في نشوء اللسانيات التداولية[٢].

---

(١) انظر: Catherine Kerbrat-Orecchéoni. Science de l'utilisation du langage «Où en sont les actes de langage?» in: *L'information grammaticale* (Paris), N° 66, juin 1995, p 5.

وانظر أيضاً: فان دايك، **النص والسياق**، مرجع مذكور سابقاً، ص ١٣.

(٢) François Recanati «Naissance de le pragmatique», in: *Quand dire c'est faire* (postface), p. 185.

مفهوم الفلسفة التحليلية:

نشأت "الفلسفة التحليلية" ـ بمفهومها العلمي الصارم والذي هو المقصود من إطلاقنا في هذه الصفحات ـ في العقد الثاني من القرن العشرين في فيينا بالنمسا[1]، على يد الفيلسوف الألماني غوتلوب فريجه Gottlob Frege (١٨٤٨ ـ ١٩٢٥) في كتابه **أسس علم الحساب**[2]. وكانت دروسه في الجامعة الألمانية مورداً لطلاب الفلسفة والمنطق من مختلف الأصقاع الأوروبية لا سيما ألمانيا والنمسا على الرغم من قلة إنتاجه المكتوب.

من أهمّ التحليلات اللغوية التي أجراها فريجه على العبارات اللغوية وعلى القضايا، تمييزه بين مقولتين لغويتين تتباينان مفهومياً ووظيفياً، وهما: **اسم العَلَم والاسم المحمول**، وهما عماد القضية الحملية. ولا شك في أن هذا التمييز من اكتشافات المنطق الحديث، لأن أرسطو ـ مع أنه عرف هذا التمييز ـ كان يخلط بين القضية الحملية وغير الحملية[3]، ولم يتمّ التمييز بينهما إلا بعد صياغة المنطق الحديث. والقضية الحملية هي التي تتكوّن من طرفين: اسم علَم، ومحمول يُسند إلى اسم العلم. والقضية غير الحملية (أو العلاقية) هي التي تتكوّن من علاقات أخرى خارجة عن الإطار الحملي[4].

(١) يذهب دارسون آخرون إلى أن الفلسفة التحليلية لم تنشأ إلا مع فلاسفة المدرسة الإنجليزية الحديثة، من أمثال: جورج مور، برتراند راسل، فيتغنشتاين، ثم كارناب، وآير... في أواسط القرن العشرين، ولكن "التحليل" كإجراء علمي قال به الفلاسفة منذ عصر أفلاطون. انظر: محمود زيدان، **مناهج البحث الفلسفي**، بيروت، منشورات جامعة بيروت العربية، ١٩٧٤، ص ٧٥.

(٢) *Les fondements de l'arithmétique*.

(٣) انظر: محمود زيدان، **في فلسفة اللغة**، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨٥، ص ١٢.

(٤) نفس المرجع، ص ١٣.

بيّن فريجه أن **المحمول** يقوم بوظيفة **التصور**، أي يقوم بإسناد مجموعة من الخصائص الوصفية الوظيفية إلى **اسم العلَم**، أما اسم العلم فإنه يشير إلى شيء فرد معيّن وهو عاجز تماماً عن استخدامه كمحمول، بل إن الاسم المحمول يتميّز عن اسم العلم بميزتين على الأقل[1]:

- أن الوظيفة الأساسية لاسم العلم هي إشارته إلى شيء فردي معيّن، بينما الوظيفة الأساسية للمحمول هي دلالته على تصوّر، أي على مجموع الخصائص التي تُسند إلى اسم العلم أو بعضها. فالعلم يؤدي معنى تاماً مستقلاً من دون حاجة إلى لفظ آخر ليتمّ معناه، والمحمول يحتاج إلى اسم العلم ليعطيه معنى.
- أن ألفاظ التسوير[*] (كل، بعض...) ليس لها معنى حقيقي إذا دخلت على علَم، بل قد تفسد معناه، وإذا دخلت على محمول أفادت معنى جديداً. ذلك أن العلَم لا تجري عليه أسوار الكلية أو التبعيض. في الحديث عن محمد مثلاً، لا نقول: كل محمد، أو بعض محمد (على الحقيقة)، فالعلَم لا يقبل التبعيض. بينما المحمول يظل ذا معنى ولو دخلت عليها الأسوار، فنقول مثلاً: كل متعلّم، كل موظف، بعض الناس...

وأما القيمة الفلسفية لما جاء به هذا الفيلسوف ـ من وجهة نظر بعض فلاسفة اللغة ـ فهي ثمينة، بل لقد كان ما طرحه يمثّل عندهم ثورة أو انقلاباً فلسفياً جديداً[2].

فالجديد الذي جاء به هذا الفيلسوف ـ في نطاق البحث اللغوي

(١) G. Frege, *Les Fondements de l'arithmétique*, trad. franç de: C. Imbert, Paris, Le Seuil, p 181.

(*) الأسوار، أو ألفاظ التسوير Quantitatificateurs: هي المحددات التي تشير إلى عدد الاسم (كل، بعض، واحد، اثنان...) انظر: J. Dubois et autres, *Dictionnaire de linguistique*, Paris, Larousse, 1973, p. 402.

(٢) انظر: John Searle, *Entretien*, st-socrates. berkeley. edu/ jsearle/ rtf/ ledebat.

ـ هو رؤيته الدلالية، خصوصاً تمييزه بين اسم العلَم والاسم المحمول، كما رأينا، وبين المعنى والمرجع، محدثاً قطيعة معرفية ومنهجية بين الفلسفتين القديمة والحديثة، كما ربط بين مفهومين تداوليين هامين، هما الإحالة والاقتضاء، ولا شك في أن ذلك من نتائج اعتماد "التحليل" منهجاً فلسفياً جديداً.

وقد اقتفى الفيلسوف النمساوي لودفيغ فيتغنشتاين Wittgenstein (١٨٨٩ ـ ١٩٥١)، أثر فريجه، فانتقد مبادئ "الوضعانية المنطقية"، وأسس اتجاهاً فلسفياً جديداً سماه: **فلسفة اللغة العادية**، وقوامها الحديث عن طبيعة اللغة وطبيعة المعنى في كلام الرجل (الإنسان) العادي. أهم ما يميّز فلسفة فيتغنشتاين التحليلية بحثُه في المعنى، وذهابه إلى أن المعنى ليس ثابتاً ولا محدَّداً، ودعوته إلى تفادي البحث في المعنى المنطقي الصارم.

وعليه، فإن الفلسفة التحليلية قد حددت لنفسها مهمة واضحة منذ تأسيسها، ألا وهي إعادة صياغة الإشكالات والموضوعات الفلسفية على أساس علمي، فأدارت ظهرها منذئذ للمنهج الذي اتبعته الفلسفة الكلاسيكية (الميتافيزيقية والطبيعية)، ويتمثّل ذلك الأساس العلمي في اللغة. ومن هنا راحت تُبدئ وتعيد في الإلحاح على أن أولى مهام الفلسفة هي البحث في اللغة وتوضيحها، وقد اعتبر فلاسفة التحليل هذا المبدأ المنهجي علامة قوة منهجهم وحقّانيته. ولذلك يُعتبر هذا المذهب الفلسفي ردة فعل قوية على الفكر الفلسفي القديم برمته، ومن أهم ما أنكرته الفلسفة التحليلية على ذلك الفكر أنه لم يلتفت إلى اللغات الطبيعية ولم يولها ما تستحق من الدراسة والبحث، فسعت إلى ردم هذه الهوة والتكفير عن هذا الذنب باتخاذ اللغة موضوعاً للدراسة باعتبارها أولى الأولويات في أي مشروع فلسفي يتوخى فهم الكون ومشكلاته فهماً صحيحاً.

ومهما يكن من أمر، فإن فلاسفة التحليل رأوا أن الأداة المعرفية

الضرورية لتحقيق ذلك الهدف هي اللغة وأنه لا سبيل إلى تجاوزها من أجل فهم علاقاتنا بالعالم وبالكائنات البشرية، إذ «إن جميع الحالات الموضوعية لشؤوننا، وجميع العلاقات الذاتية مع الأفراد والمجتمع، ومع تاريخ الجنس البشري، **قائم على أساس لغوي إنْ أراد أن يكون له معنى. فالطابع اللغوي مرتبط دائماً وأبداً بالفهم، ما دام المعنى الذي تنقله لنا اللغة لا يصير ملموساً إلا على هذا النحو. فالوجود الذي يُمكن أن يكون مفهوماً أولاً هو اللغة**»[١].

وقد تأثر بالتجديد الفلسفي الذي جاء به فريجه عدد من الفلاسفة، منهم: هوسرل Husserl وكارناب Carnap، وفيتغنشتاين Wittgenstein، وأوستين Austin، وسيرل Searle، وغيرهم. وتجمع بين هؤلاء الفلاسفة مسلّمة عامة مشتركة، مفادها أن فهم الإنسان لذاته ولعالمه يرتكز في المقام الأول على اللغة، فهي التي تُعبِّر له عن هذا الفهم. وتلك رؤية مشتركة بين جميع تيارات الفلسفة التحليلية واتجاهاتها كما سيأتي، ذلك أن فلسفة عصرنا، وخلافاً للعصور السابقة، يوحِّد بينها اهتمام مشترك باللغة، إلى حد أن جميع مسائل الفلسفة ـ حتى تلك المتوارثة عن الماضي ـ تجري مناقشتها، بصورة واضحة أو غير واضحة، عبر مصطلحات وإجراءات لغوية.

باختصار، نُجْمِل مفهوم "الفلسفة التحليلية" في جملة من المطالب والاهتمامات تتلخص في ثلاثة:

- ضرورة التخلّي عن أسلوب البحث الفلسفي القديم، وخصوصاً جانبه الميتافيزيقي.
- تغيير بؤرة الاهتمام الفلسفي من موضوع "نظرية المعرفة" إلى موضوع "التحليل اللغوي".
- تجديد وتعميق بعض المباحث اللغوية، ولا سيما مبحث

---

(١) روديجر بوبنر، **الفلسفة الألمانية الحديثة**، ترجمة: فؤاد كامل، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، د. ت، ص ٨١. والتشديد من عندنا.

"الدلالة" والظواهر اللغوية المتفرعة عنه.

هذا، وقد انقسمت الفلسفة التحليلية إلى ثلاثة فروع أو اتجاهات كبرى هي:

- الوضعانية المنطقية Positivisme logique، بزعامة رودولف كارناب.

- والظاهراتية اللغوية Phénoménologie du langage، بزعامة إدموند هوسرل.

- وفلسفة اللغة العادية Philosophie du langage ordinaire، بزعامة فيتغنشتاين.

وهذا الفرع الأخير، أعني "فلسفة اللغة العادية"، هو الذي نشأت بين أحضانه ظاهرة "الأفعال الكلامية"[1]. إلا أن هذه التيارات الثلاثة ليست كلها ذات منهج وظيفي تداولي في دراسة اللغة؛ فقد خرج التياران الأول والثاني عن التداولية بسبب اهتمام الأول باللغات الصورية المصطنعة واتخاذها بديلاً عن اللغات الطبيعية؛ فالوضعانية المنطقية، بسلوكها هذا المسلك، تُقصي القدرات التواصلية العجيبة التي تمتلكها اللغات الطبيعية، بل تستبعد تلك اللغات وتقصيها تماماً من نشاطها العلمي الدراسي، وتهتم ببناء لغات بديلة مقصورة على مجال تواصلي في غاية المحدودية والرسمية والتخصص العلمي الضيق المحدود. بينما لا تَظهر القدرات التواصلية الحقيقية للغات الطبيعية إلا في استعمالها العادي، أي من قِبل المتكلمين العاديين في الحياة الطبيعية العادية.

أما الظاهراتية اللغوية phénoménologie du langage فيؤخذ عليها أنها انغمست في البحث في أطر فكرية أعم من الكينونة اللغوية إذ راحت تتساءل عن قطب "الأساس" وهو بداية الحدث اللساني

(١) François Récanati, «Naissance de la pragmatique», in: *Quand dire c'est faire*, pp. 185 - 203.

في أعماق الوجدان، وهو الذي يسميه سوسير "المرحلة السديمية"[1]، والتي هي مرحلة ذهنية ما قبل - وجودية، فهي في غاية التجريد، ولا علاقة لها بالاستعمال اللغوي، ولا بظروف استخدام اللغة، ولا بأحوال أطراف الحوار، ولا بملابسات التواصل، ولا بأغراض المتكلمين. ومن هنا فإن المنظور الظاهراتي - كسابقه - لا يواجه المشكلة التي نحن بصددها ولا يتبنى البعد الاستعمالي العادي للغات الطبيعية كمبدأ أساسي، ومن ثم فهو اتجاه غير تداولي. ولكن هذا الموقف النقدي ينبغي ألا ينسينا أن الفلسفة الظاهراتية قد جاءت بمبدأ إجرائي جد مفيد في اللسانيات التداولية، وهو مبدأ "القصدية" Intentionnalité الذي استثمره الفيلسوف أوستين في دراسة ظاهرة "الأفعال الكلامية"، وقام تلميذه سيرل بنفس الصنيع حينما اتخذه معياراً أساسياً لتصنيف "القوى المتضمَّنة في القول".

فلم يبقَ، إذن، ضمن الاهتمامات التداولية، من تلك التيارات الثلاثة إلا تيار واحد هو تيار "فلسفة اللغة العادية" الذي أسسه الفيلسوف لودفيغ فيتغنشتاين. والمادة الأساسية للفلسفة عند فيتغنشتاين هي اللغة، فكان يرى أن جميع مشكلات الفلسفة تُحَلّ باللغة، فاللغة هي المفتاح السحري الذي يفتح مغاليق الفلسفة، بل كان يعتقد أن الخلافات والتناقضات المنتشرة بين الفلاسفة سببها الأساسي سوء فهمهم للغة أو إهمالهم لها، وراح يطوِّر فلسفته الجديدة التي توصي بمراعاة الجانب الاستعمالي في اللغة، فالاستعمال هو الذي يُكسب تعليم اللغة واستخدامها[2].

ولكن تراث فيتغنشتاين لم يكتسب مكانته الحقيقية إلا بعدما تبناه فلاسفة مدرسة أوكسفورد ولاسيما:

(١) F. De Saussure, *Cours*, p. 179.

(٢) *Investigations philosophiques*, p. 76.

ـ ج. ل. أوستين، وقد بدا أثر فيتغنشتاين عليه واضحاً في كتابه **عندما يكون القول هو الفعل**،

ـ وتلميذه ج. سيرل في استلهامه لبعض أفكار هذا الفيلسوف واتخاذها معايير وأسساً في دراسة "القوى المتضمَّنة في القول".

نلخِّص موقع الاتجاهات الثلاثة من التداولية وموقفها منها في الخطاطة أدناه:

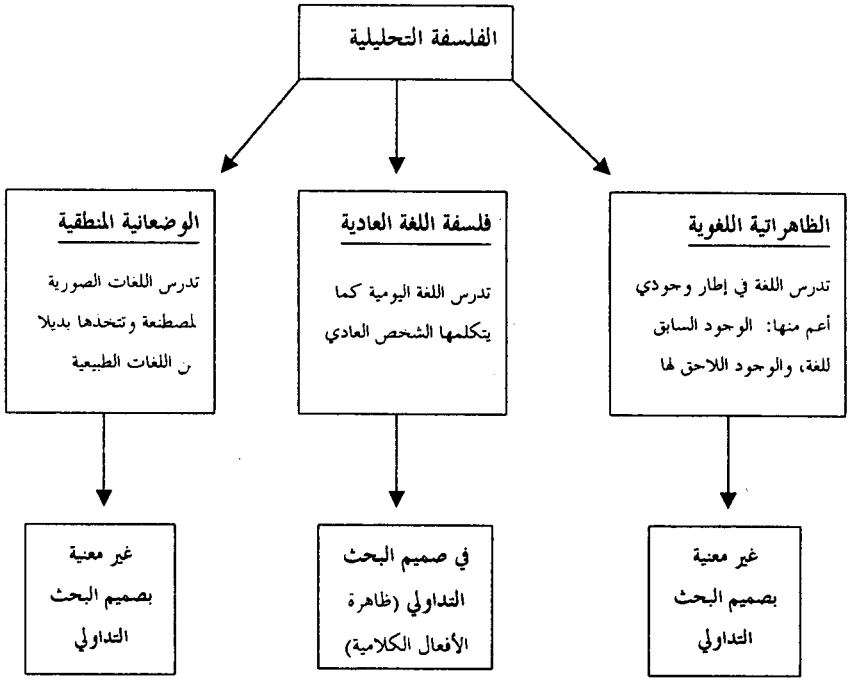

وخلاصة القول ـ ونحن بصدد تقديم صورة عن المناخ الفلسفي الذي انبثقت من رحمه ظاهرة الأفعال الكلامية ـ أن هذه الظاهرة قد نشأت في مناخ فكري عامّ، ميزته أنه ولّى ظهره للميتافيزيقا، وانفتح على اللغة دراسة وفهماً وتوضيحاً، فأسهمت إسهاماً معمقاً في دراسة ظواهر دلالية وتداولية كانت مهملة أو مهمَّشة. وقد رأينا كيف تم

تجاوز البنيوية والمواريث السوسيرية في مرحلة لسانية جديدة هيأت الأجواء لبروز اللسانيات التداولية وما انبثق عنها أو تأثر بها من اتجاهات لسانية وظيفية. هذه المرحلة المعاصرة من عمر اللسانيات صنعت أسسَها أبحاثُ فلاسفة المدرسة التحليلية، وبصفة خاصة الفيلسوفان ج. ل. أوستين، وتلميذه ج. سيرل.

هذا، وقد اكتشف فلاسفة التحليل عدة ظواهر لغوية من وجهة نظر تداولية ودرسوها، ويتميّز تحليلهم لها بالجِدّة والعمق. والظواهر المدروسة كثيرة يتعذر التعرض لها في هذا المقام، وأهمها: الإحالة، والاقتضاء، والاستلزام الحواري، ومفهوم "الافتراضات المسبقة"، وظاهرة الأفعال الكلامية[1].

على الرغم من اختلاف وجهات النظر بين الدارسين حول التداولية، وتساؤلاتهم عن القيمة العلمية للبحوث التداولية وتشكيكهم في جدواها، فإن معظمهم يقر بأن قضية التداولية هي "إيجاد" القوانين الكلية للاستعمال اللغوي والتعرّف على القدرات الإنسانية للتواصل اللغوي، وتصير "التداولية"، من ثَمَّ، جديرة بأن تُسمى: "علم الاستعمال اللغوي"[2].

هذا، وإن للمفاهيم التداولية الأخرى أصولها المعرفية الخاصة ومنابعها الفكرية التي أخرجتها إلى الوجود وأعطتها شرعية الحياة، كما أشرنا من قبل؛ فمفهوم "نظرية المحادثة" قد انبثق من فلسفة غرايس في "مبدأ التعاون"، ومسلّماته الحوارية. وأما "نظرية الملاءمة" فقد ولدت من رحم علم النفس المعرفي مستغلةً مسلمة من

(١) انظر: مسعود صحراوي، «الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي»، أطروحة دكتوراه (نوقشت بجامعة باتنة)، السنة الجامعية ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤.

(٢) انظر: Catherine Kerbrat-Orecchéoni; «Où en sont les actes de langage?», in: *L'information grammaticale*, Paris, N° 66, juin, 1995, p 5.؛ وانظر أيضاً: فان دايك، **النص والسياق**، مرجع مذكور سابقاً، ص ١٣.

مسلمات "مبدأ التعاون" الغرايسية، وخاصة تلك التي تنص على ضرورة ملاءمة الملفوظ لنفسية مخاطَبه كما سنذكر لاحقاً. أما ما نود الإلحاح عليه، في هذا المقام، فهو أن التداولية تمثّل حلقة وصل قوية بين عدد من العلوم الإنسانية كما أشرنا قبل حين. ويمكن تصوير ذلك في الشكل الآتي:

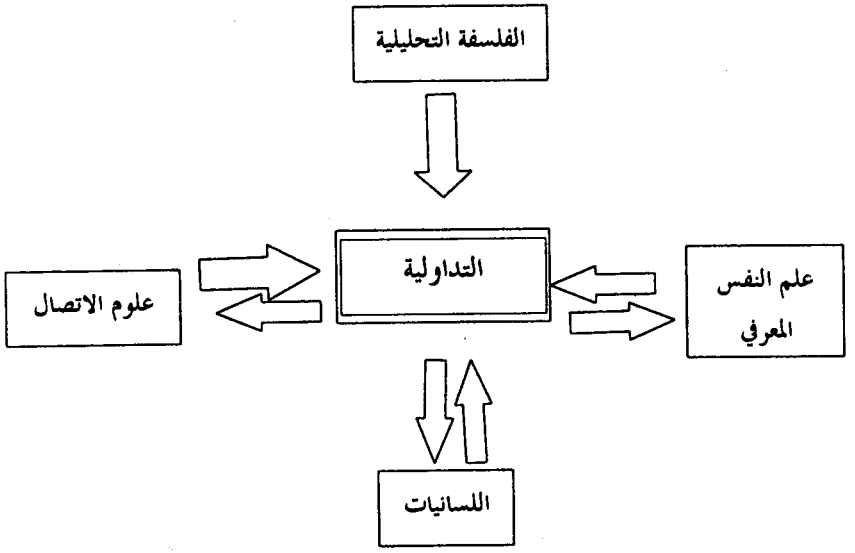

مهامّ التداولية:

تتلخص مهامّ التداولية في:

- دراسة "استعمال اللغة"، التي لا تدرس "البنية اللغوية" ذاتها، ولكن تدرس اللغة عند استعمالها في الطبقات المقامية المختلفة، أي باعتبارها "كلاماً محدّداً" صادراً من "متكلم محدّد" وموجَّهاً إلى "مخاطَب محدد" بـ"لفظ محدد" في "مقام تواصلي محدَّد" لتحقيق "غرض تواصلي محدد".

- شرح كيفية جريان العمليات الاستدلالية في معالجة الملفوظات.
- بيان أسباب أفضلية التواصل غير المباشر وغير الحرفي على التواصل الحرفي المباشر.
- شرح أسباب فشل المعالجة اللسانية البنيوية الصرف في معالجة الملفوظات.

وعليه، فإن بعض الدارسين يعولون على التداولية في تحقيق مجموعة من الرهانات تعبِّر عنها الأسئلة الآتية:

- كيف نصف الاستدلالات في عملية التواصل، علماً بأن الاستدلالات التداولية غير مُعَقْلَنة، وربما كانت غير مُقنِعة في كثير من الأحيان؟
- ما هو نموذج التواصل الأمثل؟ (أهو الترميز أم الاستدلال؟)
- ما هي العلاقة بين الأنشطة الإنسانية الآتية: اللغة والتواصل والإدراك؟ وما هي العلاقة بين الفروع المعرفية المشتغلة بهذه الأنشطة (أي علم اللغة وعلم التواصل وعلم النفس المعرفي)؟

تصورات خاطئة عن التداولية:

بالنظر إلى ما شاع من تصوّرات خاطئة عن هذا المنهج الجديد، فإننا نوضّح أن التداولية ليست أي شيء مما يلي:

١ - إنها ليست سلةً لمهملات اللسانيات، بحيث تعتبر كل ظاهرة عجزت اللسانيات عن حلها مجالاً للبحث التداولي، وهذا يقتضي أن الظواهر التي تدرسها التداولية ليست مهملة ولا متروكة بالضرورة. ومن ثمَّ فهي تقوم بإزالة الغموض عن عناصر التواصل اللغوي، وشرح طرق الاستدلال ومعالجة الملفوظات. وهذه القضايا ليست من اهتمامات اللسانيات الصريحة، بل هي تشبه أن تكون مرحلة وسيطة بين المعارف اللغوية والمعارف الموسوعية. والتداولية

تُستمد من رافدين: **الرافد المعرفي** كما تقدمه بعض المباحث في علم النفس المعرفي: الاستدلالات، الاعتقادات والنوايا؛ **والرافد التواصلي**: أغراض المتكلمين واهتماماتهم، ورغباتهم.

٢ ـ وليست مكوّناً من مكوّنات اللسانيات البنيوية، لأن التداولية ليست هي المرحلة الأخيرة للتحليل اللساني.

٣ ـ وليست نظريةً للخطاب بصورة تعتبر التداولية نظرية لتحليل الخطاب، كما أن اللسانيات نظرية للجملة، فتقابلها أو تكملها. ذلك أن لسانيات الخطاب تقتضي بنية خِطابية وقواعد خِطابية، ومن ثَمَّ تكون الجملة منتجاً مركباً من القواعد التركيبية واللفظية التي تنشئها، بما يعني نوعاً من الانصهار والذوبان.

فما هي أبرز الأنشطة التداولية إذن؟ والجواب: يمكن أن نُجمِلها فيما يلي:

ـ **"دراسة استعمال اللغة"** عوضاً عن "دراسة اللغة". فاللسانيات، كما هو معلوم، تتفرّغ للدراسة الثانية أي لدراسة المستويات الصوتية والتركيبية وربما الدلالية، فقد تحوّلت مع البنيويين إلى علم تجريدي مغلق ذي إجراءات داخلية خالصة، يؤمن بكيانيّة البنية اللغوية في مستواها الصوري المجرد، في حين أن دراسة استعمال اللغة لا تنحصر ضمن الكينونة اللغوية بمعناها البنيوي الضيق، وإنما تتجاوزها إلى أحوال الاستعمال في الطبقات المقامية المختلفة حسب أغراض المتكلمين وأحوال المخاطَبين.

ـ دراسة الآليات المعرفية (المركزية) التي هي أصل معالجة الملفوظات وفهمها، فالتداولية تقيم روابط وشيجة بين اللغة والإدراك عن طريق بعض المباحث في علم النفس المعرفي.

ـ دراسة الوجوه الاستدلالية للتواصل الشفوي، فتقيم، من ثَمَّ، روابط وشيجة بين علمَيْ اللغة والتواصل.

بين اللسانيات البنيوية والتداولية:

تُوصف اللسانيات البنيوية بوصف "الشكلانية والصورية" أي البُعد عن «الأحداث الكلامية الحقيقية في الواقع المجسّد» مما جعل جهازها الواصف مفتقراً إلى التعيين والإحالة، لافتقادها للقواعد الإحالية التفسيرية، فالملفوظ الآتي:

«لقد زادوا في قيمة الضرائب».

ملفوظ لا تقدم اللسانيات البنيوية فيه أي قاعدة تفسّر الضميرَ الذي أسند إليه الفعل "زاد" وتعيّن المرجعَ الذي يُحال عليه في الواقع الخارجي عن اللغة، إذا ما استثنينا بعض التوجهات اللسانية الوظيفية التي ظهرت في السنوات الأخيرة كـ"نظرية النحو الوظيفي" لسيمون ديك Simon Dick مثلاً، ولكن نظريته ليست نظرية بنيوية، بل إن تأثرها بالتداولية أشد[1].

أما في التداولية فتوجد آلية (أو عدة آليات) لتفسير هذا الضمير وتعيين المرجع في الواقع الخارجي؛ وهذا ما يعزو للتداولية بعض المميزات عن اللسانيات البنيوية: كالاتصال المباشر، ومباشرة العالم الخارجي. ومن القواعد العامة التي يمدّنا بها العالم الخارجي أن ليس لأحد الحق في زيادة الضرائب إلا السلطات المخولة بذلك.

وتتأسس الاستدلالات التداولية على أعراف اجتماعية، ولذلك قد تكون نسبية، فمثلاً في الملفوظين الآتيين:

ـ **«هل تريد فنجاناً من القهوة؟»**.

ـ **«إنها تحول بيني وبين النوم»**.

كيف عرف السائل أن محاوره يرفض القهوة؟ وكيف عرف المجيب أن القهوة تحول بينه وبين النوم؟ وكيف تم الاتفاق والتواطؤ بينهما

(١) يمكن مراجعة مؤلفات الدكتور أحمد المتوكل، فهي أوفى المراجع العربية التي شرحت هذه النظرية، ونحيل هنا خصوصاً على كتابه **اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري**، الرباط، منشورات عكاظ، ١٩٨٩.

من جهة وبين أفراد المجتمع من جهة أخرى على ذلك؟ إنهما يعالجان تلك الملفوظات باستدلالات ومعلومات مستقاة من معارف مستمدة من الواقع الخارجي، وبتواضع من أفراد المجموعات اللغوية المتواطئة على ذلك.

أبرز المفاهيم التداولية

هذا، وتقوم التداولية المعاصرة على مفاهيم عديدة كثيراً ما يتداولها الدارسون المعاصرون، وهي: الفعل الكلامي، القصدية، الاستلزام الحواري (أو المحادثي)، متضمَّنات القول، ونظرية الملاءمة. وبما أن القارئ العربي لم يتعود على الكتابة في هذا المذهب اللغوي الحديث، فإننا سنقوم في الصفحات القادمة بتحديد مدلولات هذه المفاهيم التداولية على التوالي، مرجئين تناول مفهوم "الفعل الكلامي" الذي هو موضوع دراستنا هذه إلى آخر الفصل.

متضمّنات القول (Les Implicites):

مفهوم تداولي إجرائي يتعلق برصد جملة من الظواهر المتعلقة بجوانب ضمنية وخفية من قوانين الخطاب، تحكمها ظروف الخطاب العامة كسياق الحال وغيره. ومن أهمها:

١ ـ **"الافتراض المسبق"**[1]: **pré-supposition**[*] في كل تواصل لساني ينطلق الشركاء من معطيات وافتراضات معترف بها ومتفق عليها بينهم. تشكل هذه الافتراضات الخلفية التواصلية الضرورية

(١) Oswald Ducrot, «Présupposés et sous-entendus», in: *Langue française*, 1969, pp. 30 - 43.

(*) من الباحثين المعاصرين من يطلق على "الافتراضات المسبقة" مصطلح: "الإضمارات التداولية". انظر: طه عبد الرحمن، **اللسان والميزان**، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٨، ص ١١٣.

لتحقيق النجاح في عملية التواصل، وهي محتواة ضمن السياقات والبنى التركيبية العامة.

□ ففي الملفوظ (١)، مثلاً:

(١) ـ **أَغلق النافذة.**

وفي الملفوظ (٢):

(٢) ـ **لا تغلق النافذة.**

في الملفوظين كليهما خلفيةُ "افتراض مسبق" مضمونها أن "النافذة مفتوحة".

□ **مثال آخر(مترجم عن الألمانية)**[1]: في مقام تواصلي معين، يقول الشريك (أ) في الحوار للشريك (ب):

(٣) ـ **كيف حال زوجتك وأولادك؟**

فـ"الافتراض المسبق" للملفوظ (٣) هو أن الشريك (ب) "متزوج وله أولاد"، وأن الشريكين (أ) و(ب) تربطهما علاقة ما تسمح بطرح هذا السؤال.

يجيب الشريك (ب) بالملفوظ (٤):

(٤) ـ **إنها بخير، والأولاد في عطلة، شكراً.**

ولكن إذا كانت الخلفية التواصلية غير مشتركة بين الشريكين، فإن الشريك (ب) يرفض السؤال أو يتجاهله، فيجيب بأحد الملفوظات الآتية:

(٤أ) ـ **لا أعرفك.**

(٤ب) ـ **لست متزوجاً.**

(٤ج) ـ **لقد طلّقت زوجتي.**

(١) E. Griffin-Collart, «Langage et sens commun», in: *Philosophie et Langage*, pp. 51 - 60.

ونذكّر، بالمناسبة، بأن مصطلح: "الافتراضات المسبقة" هو من وضع الفيلسوف الألماني غوتلوب فريجه. انظر: Paul Larreya, *Enoncés performatifs et présupposition*, Paris, Nathan, 1979, p. 7.

ويرى التداوليون أن "الافتراضات المسبقة" ذات أهمية قصوى في عملية التواصل والإبلاغ؛ ففي "التعليميات" Didactique، تمّ الاعتراف بدور "الافتراضات المسبقة" منذ زمن طويل، فلا يمكن تعليم الطفل معلومة جديدة إلا بافتراض وجود أساس سابق يتم الانطلاق منه والبناء عليه. أما مظاهر "سوء التفاهم" المنضوية تحت اسم "التواصل السيئ"، فلها سبب أصلي مشترك هو ضعف أساس "الافتراضات المسبقة" الضروري لنجاح كل تواصل كلامي.

٢ ـ **"الأقوال المضمرة" Les Sous-entendus**: هي النمط الثاني من متضمنات القول، وترتبط بوضعية الخطاب ومقامه على عكس الافتراض المسبق الذي يُحدد على أساس معطيات لغوية. تقول أوركيوني: «القول المضمر هو كتلة المعلومات التي يمكن للخطاب أن يحتويها، ولكن تحقيقها في الواقع يبقى رهن خصوصيات سياق الحديث»[١]. ومثال ذلك قول القائل:

«إن السماء ممطرة».

إن السامع لهذا الملفوظ قد يعتقد أن القائل أراد أن يدعوه إلى:

- المكوث في بيته
- أو الإسراع إلى عمله حتى لا يفوته الموعد
- أو الانتظار والتريث حتى يتوقف المطر
- أو عدم نسيان مظلته عند الخروج...

وقائمة التأويلات مفتوحة مع تعدد السياقات والطبقات المقامية التي يُنجز ضمنها الخطاب. والفرق بينه وبين الافتراض المسبق أن الأول وليد السياق الكلامي والثاني وليد ملابسات الخطاب.

(١) Catherine Kerbrat - Orecchéoni, *L'implicite*, Paris, Armand Colin, 1986, p. 39.

الاستلزام الحواري (أو المحادثي):

لاحظ بعض فلاسفة اللغة واللسانيين التداوليين، وخصوصاً الفيلسوف غرايس[١]، أن جمل اللغات الطبيعية، في بعض المقامات، تدل على معنى غير محتواها القضوي، ويتضح ذلك من خلال الحوار الآتي بين الأستاذين (أ) و (ب):

ـ الأستاذ (أ): **هل الطالب (ج) مستعد لمتابعة دراسته الجامعية في قسم الفلسفة؟**

ـ الأستاذ (ب): **إن الطالب (ج) لاعب كرة ممتاز.**

لاحظ الفيلسوف غرايس أننا إذا تأملنا الحمولة الدلالية لإجابة الأستاذ (ب) وجدنا أنها تدل على معنيين اثنين في نفس الوقت، أحدهما حرفي والآخر مستلزَم. معناها الحرفي أن الطالب (ج) من لاعبي الكرة الممتازين، ومعناها الاستلزامي أن الطالب المذكور ليس مستعداً لمتابعة دراسته في قسم الفلسفة[٢]. هذه الظاهرة اللغوية سماها غرايس بـ: الاستلزام الحواري L'implication conversationnelle[٣].

لوصف هذه الظاهرة يقترح غرايس (١٩٧٥) نظريته المحادَثية، التي تنصّ على أن التواصل الكلامي محكوم بمبدأ عام (مبدأ التعاون) وبمسلمات حوارية.

وينهض مبدأ التعاون على أربع مسلّمات Maximes:

١ ـ **مسلمة القَدْر Quantité** وتخص قدْر (كمية) الإخبار الذي يجب أن تلتزم به المبادرة الكلامية، وتتفرع إلى مقولتين:

أ ـ إجعل مشاركتك تُفيد القَدْر المطلوب من الإخبار.

(١) H. P. Grice, «Logique et conversation», in: *L'information grammaticale*, Traduit par: Frederick Berthet et Michel Bozen (Paris), nº 66, 1995, pp. 51-71.

(٢) Ibid.

(٣) Ibid.

ب ـ لا تجعل مشاركتك تُفيد أكثر مما هو مطلوب.

٢ ـ **مسلّمة الكيف Qualité**: ونصها: «لا تقل ما تعتقد أنه كاذب، ولا تقل ما لا تستطيع البرهنة على صدقه».

٣ ـ **مسلمة الملاءمة Pertinence**: وهي عبارة عن قاعدة واحدة: «لتكن مشاركتك ملائمة».

٤ ـ **مسلمة الجهة Modalité**، التي تنص على الوضوح في الكلام وتتفرع إلى ثلاث قواعد فرعية:

أ ـ إبتعد عن اللبس

ب ـ تَحَرَّ الإيجاز

ت ـ تَحَرَّ الترتيب

وتحصل ظاهرة الاستلزام الحواري، إذا تم خرق إحدى القواعد الأربع السابقة.

فالجملة «إن الطالب (ج) لاعب كرة ممتاز» تستلزم حوارياً معنى العبارة: **«ليس الطالب (ج) مستعداً لمتابعة دراسته الجامعية في قسم الفلسفة»**، لأنها خرق للقاعدة الثالثة، قاعدة الملاءمة (أو المطابقة)، ذلك أنها جواب غير ملائم للسؤال المطروح: **«هل الطالب (ج) مستعد لمتابعة دراسته الجامعية في قسم الفلسفة ؟»**.

ويقترح غرايس تنميطاً للعبارات اللغوية[1] يقوم على المقابلات الآتية التي تنقسم الحمولة الدلالية للعبارة على أساسها إلى معان صريحة ومعان ضمنية:

١ ـ **فالمعاني الصريحة**: هي المدلول عليها بصيغة الجملة ذاتها، وتشمل ما يلي:

أ ـ **المحتوى القضوي**، وهو مجموع معاني مفردات الجملة مضموم بعضها إلى بعض في علاقة إسناد.

(١) Ibid. وانظر أيضاً: أحمد المتوكل، **اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري**، ص ٢٥ـ٢٦.

ب ـ **القوة الإنجازية الحرفية**، وهي القوة الدلالية المؤشّر لها بأدوات تصبغ الجملة بصبغة أسلوبية ما: كالاستفهام، والأمر، والنهي، والتوكيد، والنداء، والإثبات والنفي...

٢ ـ **والمعاني الضمنية**: هي المعاني التي لا تدل عليها صيغة الجملة بالضرورة، ولكن للسياق دخلاً في تحديدها والتوجيه إليها، وتشمل ما يلي:

أ ـ **معاني عُرفية**، وهي الدلالات التي ترتبط بالجملة ارتباطاً أصيلاً وتلازم الجملة ملازمة في مقام معين، مثل معنى الاقتضاء.

ب ـ **معاني حوارية**، وهي التي تتولد طبقاً للمقامات التي تنجز فيها الجملة، مثل الدلالة الاستلزامية.

□ **مثال توضيحي**: يُمكن التمثيل لتلك المستويات الدلالية بالجملة (د):

(د): **هل إلى مردّ من سبيل؟**

فالمعنى الصريح للجملة (د) مشكّل من محتواها القضوي وقوتها الإنجازية.

● أما **المحتوى القضوي** فهو ناتج من ضم معاني مكوناتها: الرجوع إلى الحياة الدنيا مرة أخرى بعد الموت.

● **وأما قوتها الإنجازية الحرفية**، والمؤشر لها بالأداة "هل"، فهي الاستفهام، وينتج معناها الصريح من ضم محتواها القضوي إلى قوتها الإنجازية الحرفية.

والمعنى الضمني للجملة (د) يتألف من معنيين جزئيين هما كالآتي:

ـ **معنى عرفي هو الاقتضاء**، أي اقتضاء حالهم الرجوع إلى الحياة الدنيا.

ـ **معنى حواري استلزامي**، وهو تمنّي المتكلمين من المخاطب (اللّه تعالى) أن يردّهم إلى الدنيا.

ويمكن إيضاح هذا التصور وكيفية تطبيقه على الجملة (د) في شكل المشجَّرِ التوضيحي الآتي:

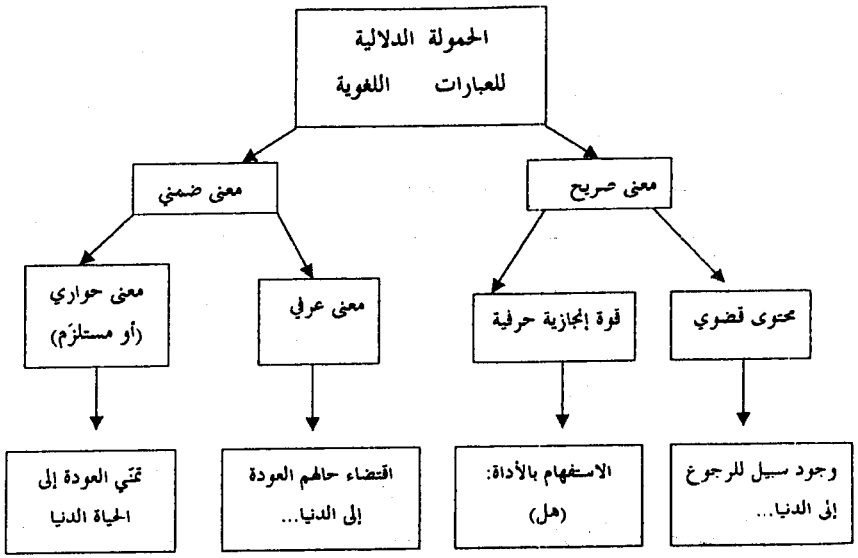

نظرية الملاءمة Théorie de la pertinence:

تعد **"نظرية الملاءمة"** نظرية تداولية معرفية، أرسى معالمها كل من اللساني البريطاني ديردر ولسن D. Wilson والفرنسي دان سپربر D. Sperber، وتأتي أهميتها التداولية من أمرين:

- أنها تنتمي إلى العلوم المعرفية الإدراكية.
- أنها، ولأول مرة منذ ظهور الأفكار والمفاهيم التداولية، تبين بدقة موقعها من اللسانيات، وخصوصاً موقعها من علم التراكيب.

فنظرية الملاءمة تدمج، إذن، بين نزعتين كانتا متناقضتين؛ فهي نظرية تفسر الملفوظات وظواهرها البنيوية في الطبقات المقامية المختلفة، وتعد في نفس الوقت نظرية إدراكية.

والسبب أنها تدمج مشروعين معرفيين وتمتح منهما:

- **الأول**: مستمد من مجال علم النفس المعرفي، خاصّة **النظرية القالبية** Modularity لفودور (١٩٨٣) Fodor.

- **الثاني**: يستفيد من مجال فلسفة اللغة، وبخاصة **النظرية الحوارية** لغرايس (١٩٧٥) Grice.

وقد استفادت نظرية الملاءمة من النظرية القالبية، خاصةً فيما يتعلق برصد وقائع الحياة الذهنية، وتفسير طرق جريان المعالجة الإخبارية.

تنطلق **النظرية القالبية** من تصور خاص للمعالجة الإخبارية، يمر بالمراحل التالية:

الأولى: يُطلق عليها فودور مرحلة **اللواقط** Transducers التي تتعدد وظيفتها في ترجمة الإدراكات المباشرة Perceptions، مهما كان مصدرها، ونقلها إلى الدماغ بقصد المعالجة.

الثانية: يطلق عليها مصطلح **الأنظمة الدّخل** input أو الأنظمة البعيدة عن المركز Périphériques، وهي متخصّصة في معالجة المعطيات المستمدّة من "اللواقط" سواء كانت من المجال البصري أم اللغوي أم السمعي... الخ، **بقصد تأويل ملفوظ معيّن**. غير أن هذا الأخير يظل غير مُكْتَمِلٍ، لأنه في هذه المرحلة يكون التّعامل مع المُعطى اللغوي محصوراً في المستوى الصوتي والتركيبي والدلالي.

الثالثة: تعرف **بالأنظمة المركزية** Central systems، معها يكتمل التّأويل بموجب عملية دمج الإخبار الناتج عن اللاقط والأنظمة ـ الدّخل بالإخبار المخزون في الذّاكرة التصورية بقصد إنتاج استدلالات غير برهانية.

يُبيّن سپربر وولسن أنّه في قلب هذه المرحلة «تتكوّن وتترسّخ الفرْضيات، وتظفر الأقوال بتأويل تام»[1]، لأن الأنظمة ـ الدّخل لا

(١) J. Moeschler et A. Auchlin, *Introduction à la linguistique contemporaine*, Paris, Armand Colin, 1998, p. 179.

تتعدى المظاهر الترميزية للأقوال، بينما يتمّم النظام المركزي عملية التأويل بتوجيه عنايته إلى كل المظاهر غير الترميزية، أي الاستدلالات غير البرهانية، انطلاقاً من السياق التأويلي. وبهذا يتبيّن أن عملية التأويل تزاوج بين الترميز والاستدلال.

كما استفاد سپربر وولسن من نظرية غرايس الحوارية (المحادثية)، التي تنصّ على أن التّواصل الكلامي محكوم بمبدأ عام (مبدأ التعاون) وبمسلمات حوارية.

إلاّ أن "نظرية الملاءمة" أعادت النظر في نظرية غرايس وقلّصت محتوياتها مقتصرة على "مبدأ الملاءمة" كأساس مركزي يختزل جميع المسلمات المذكورة، ويُعد تعميماً للتواصل الموصوف بـ"المناسب الاستدلالي" Ostensive-Inferential فهو:

- **مناسب**، لأن المتكلم يستعمل "**المثير**" Stimulus الأكثر ملاءمة، لإبلاغ افتراضاته.

- **وهو استدلالي**، لأن المتلقي يستدل على القصد الإخباري، انطلاقاً من المؤشرات المسوقة من قبل المتكلم.

فالتواصل، في نظر سبربر وولسن، يقوم على هذا الأساس. ويكون **التواصل الاستدلالي المناسب** بأن ينتج المتكلم مثيراً واضحاً للمخاطب، فيصبو الأول إلى جعل مجموعة من الافتراضات واضحة أو أكثر وضوحاً لدى المخاطَب.

ولعلّ أهم ميزة تتميز بها نظرية "الملاءمة" تصورها للسياق، إذ لم يَعُد شيئاً معطىً بشكل نهائي أو محدّداً قبل عملية الفهم، وإنما يُبنى تبعاً لتوالي الأقوال. ويتألف السياق من زمرة من "الافتراضات السياقية" تُستمد من مصادر ثلاثة[1]:

١ ـ **تأويل الأقوال السابقة**. فالقضايا التي نحصل عليها مباشرة

(١) Ibid.

بعد الالتفات إلى أول الكلام وتأويله تُخزن في الذاكرة التصورية، حيث تمثّل جزءاً لا يتجزأ من سياق تأويل الأقوال المستهدفة في المعالجة. فلا بُدّ من رد آخر الكلام على أوّله.

٢ ـ **المحيط الفيزيائي** قد يشمل السياق أيضاً كل تمثيل قضوي انبثق من المكان الذي جرى فيه التواصل، حيث إن الجهاز الإدراكي للمتكلم قد يتمثّل خصائص الأمكنة بشكل مباشر أو غير مباشر.

٣ ـ **ذاكرة النظام المركزي**، وتحتوي ذاكرة النظام المركزي على معلومات مختلفة عن العالم نستخدم بعضها في السياق التأويلي.

إن الحديث عن المصدر الأخير يدفعنا إلى طرح سؤال أساسي: كيف نصل إلى المعلومات المخزونة في النظام المركزي؟ يجيب المؤلفان بأن ذلك يمُرُّ من خلال سند "الصيغة المنطقية" في مرحلة الأنظمة ـ الدّخل، حيث تضم مجموعة من المفاهيم، لكل مفهوم عنوان تصوري في الذاكرة المركزية، يخزن ثلاثة أنماط من المعلومات[1]:

أ ـ **المدخل المنطقي**: يتضمن معلومات عن بعض العلاقات المنطقية.

ب ـ **المدخل المعجمي**: يخصّ جميع المعلومات المتعلقة بعنصر معجمي ما. إن مدلول هذا المصطلح لا يختلف كثيراً عن نظيره في النحو التوليدي، حيث يضم المعلومات الصواتية والتركيبية.

ج ـ **المدخل الموسوعي**: يضم كل المعلومات التي نكوّنها حول موضوعات أو أحداث أو خصائص تقترن بمفهوم معيّن.

وإذا كانت المداخل الثلاثة مصادر للافتراضات السياقية، فإن ثمة سؤالاً يطرح نفسه: كيف تُنتقى الافتراضات السياقية؟

يُجيب سپربر وولسن (١٩٨٦) بأن ذلك يتمّ بموجب "مبدأ

(١) Ibid.

الملاءمة". ويتحدّد هذا الأخير انطلاقاً من وسيطين: **الآثار المعرفية** Contextual effects **والجهد المعرفي** Cognitif cost. يُراد بالمفهوم الأول كل تعالق بين معلومتين، إحداهما قديمة والثانية "جديدة"، مما ينتج عنه مجموعة من الحوسبات الذهنية، كتعديل أو تحسين أو إثبات أو إقصاء افتراضات توجد في ذاكرتنا التصورية.

يُمكّن هذا التفاعل بين المعلومات من تمييز المعلومات الواردة عن نقيضها. لا يعني هذا أن درجة ملاءمة الخطاب موقوفة على الآثار السياقية التي تنشأ عن تفاعل قضيتين، فلوسيط الجهد المعرفي دورٌ في تقويم مدى "ملاءمة الأقوال" حسب المبدأ الآتي[1]:

> **كلما قل الجهد المعرفي المبذول في معالجة الملفوظ ازدادت درجة "ملاءمة" هذا الملفوظ، وكلما استدعى التعامل مع ملفوظٍ ما جهداً كبيراً كانت ملاءمته ضعيفة.**

الفعل الكلامي:

أصبح مفهومُ الفعل الكلامي Speech act نواةً مركزية في الكثير من الأعمال التداولية. وفحواه أنه كلُّ ملفوظ ينهض على نظام شكلي دلالي إنجازي تأثيري. وفضلاً عن ذلك، يُعد نشاطاً مادياً نحوياً يتوسل أفعالاً قولية Actes Locutoires لتحقيق أغراض إنجازية Actes illocutoires (كالطلب والأمر والوعد والوعيد... الخ)، وغايات تأثيرية Actes Perlocutoires تَخُصُّ ردود فعل المتلقي (كالرفض والقبول). ومن ثم فهو فِعل يطمح إلى أن يكون فعلاً تأثيرياً، أي يطمح إلى أن يكون ذا تأثير في المخاطَب، اجتماعياً أو مؤسساتياً، ومن ثَمَّ إنجاز شيء ما.

(١) Ibid.

هذا، وقد توصل أوستين في آخر مرحلة من مراحل بحثه إلى تقسيم "الفعل الكلامي الكامل" Acte de discours intégral إلى ثلاثة "أفعال" فرعية، على النحو الآتي:

أ ـ **فعل القول (أو الفعل اللغوي)** Acte locutoire(*): ويراد به «إطلاق الألفاظ في جمل مفيدة ذات بناء نحوي سليم وذات دلالة»[1]. ففعل القول يشتمل بالضرورة على أفعال لغوية فرعية، وهي المستويات اللسانية المعهودة: المستوى الصوتي، والمستوى التركيبي، والمستوى الدلالي. ولكن أوستين يسميها أفعالاً: الفعل الصوتي، وهو التلفظ بسلسلة من الأصوات المنتمية إلى لغة معينة، وأما الفعل التركيبي فيؤلِّف مفردات طبقاً لقواعد لغة معينة، وأما الفعل الدلالي فهو توظيف هذه الأفعال حسب معانٍ وإحالات محددة. فقولنا مثلاً:

ـ **إنها ستمطر.**

يمكن أن يُفهم معنى الجملة، ومع ذلك لا ندري أهي: إخبار بـ «أنها

(*) في نقل هذه المصطلحات من اللغتين الإنجليزية والفرنسية إلى العربية، استعنا بصفة خاصة بترجمةِ كلٍّ من:
ـ فريق مركز الإنماء القومي (بيروت)، المقالات التي ظهرت في: **العرب والفكر العالمي** (مجلة)، الأعداد الخاصة بـ"فلسفة اللغة" عموماً، و"نظرية الأفعال الكلامية" خصوصاً.
ـ طالب سيد هاشم الطبطبائي، **نظرية الأفعال الكلامية**، الكويت، منشورات جامعة الكويت، ١٩٩٤.
ونشير إلى أن هناك ترجمات أخرى (لهذه الأفعال الجزئية)، منها ترجمة: طه عبد الرحمن (**اللسان والميزان**، ص ٢٦٠، (الهوامش ٩، ١٠، ١١)، وقد أعطى بعض المبررات لترجمة المصطلحات الثلاثة، لكنها غير مقنعة تماماً وبعيدة كل البعد عما أراده أوستين.
ولم نعوّل، إلا قليلاً، على ما جاء به عبد القادر قنيني من مصطلحات ـ لغرابتها أحياناً وبعدها عن المعنى المقصود أحياناً أخرى ـ في ترجمته لكتاب أوستين بعنوان: **نظرية أفعال الكلام العامة**، الدار البيضاء، دار إفريقيا الشرق، ١٩٩١.

(١) Austin, *Quand dire c'est faire*, Paris, Le Seuil, 1970, p. 109.

ستمطر»، أم تحذير من «عواقب الخروج في الرحلة»، أم «أمر بحمل مظلة»، أم غير ذلك... إلا بالرجوع إلى قرائن السياق لتحديد "قصد" المتكلم أو "غرضه" من الكلام.

ب ـ **الفعل المتضمَّن في القول Acte illocutoire**: وهو الفعل الإنجازي الحقيقي إذ «إنه عملٌ يُنجَزُ بقول ما»[1]، وهذا الصنف من الأفعال الكلامية هو المقصود من النظرية برمتها، ولذا اقترح أوستين تسمية الوظائف اللسانية الثاوية خلف هذه الأفعال: القوى الإنجازية، ومن أمثلة ذلك: السؤال، إجابة السؤال، إصدار تأكيد أو تحذير، وعد، أمر، شهادة في محكمة... الخ. فالفرق بين الفعل الأول (أ) والفعل الثاني (ب) هو أن الثاني قيام بفعل ضمن قول شيء، في مقابل الأول الذي هو مجرد قول شيء.

ج ـ **الفعل الناتج عن القول** Acte perlocutoire: وأخيراً يرى أوستين أنه مع القيام بفعل القول، وما يصحبه من فعل متضمن في القول (القوة)، فقد يكون الفاعل (وهو هنا الشخص المتكلم) قائماً بفعل ثالث هو «التسبب في نشوء آثار في المشاعر والفكر، ومن أمثلة تلك الآثار: الإقناع، التضليل، الإرشاد، التثبيط...»[2]. ويسميه أوستين: الفعل الناتج عن القول، وسمَّاه بعضهم "الفعل التأثيري"[3].

ونخلص الآن إلى تلخيص البنية العامة للأفعال الكلامية عند أوستين في الشكل الآتي:

الفعل الأول: فعل القول، وبنيته كالآتي:

(١) Ibid., p. 113.

(٢) Ibid., p. 114.

(٣) عبد القادر قنيني، **أوستين: نظرية أفعال الكلام العامة**، مرجع مذكور سابقاً، ص ١٢٣.

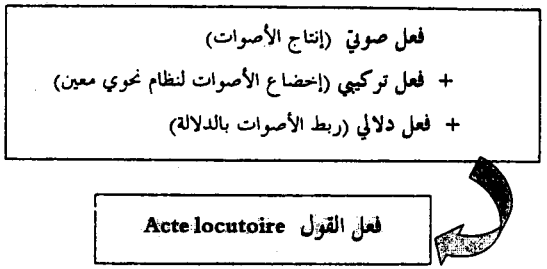

الفعلان الثاني والثالث: الفعل المتضمَّن في القول، والفعل الناتج عن القول:

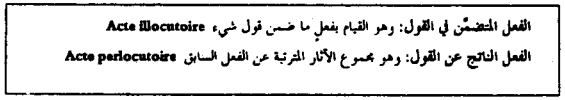

النتيجة: الفعل الكلامي الكامل، وبنيته كالآتي:

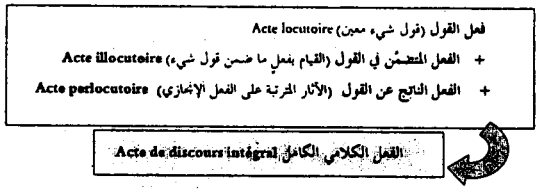

ولعل هذه البنية تتضح أكثر في الخطاطة أدناه:

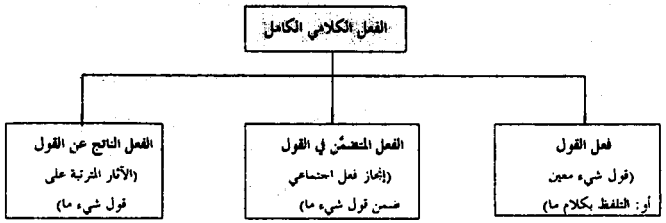

خصائص الفعل الكلامي:

يُلاحظ أوستين أنه توجد ثلاثة خصائص للفعل الكلامي الكامل:

- إنه فعل دال.
- إنه فعل إنجازي (أي ينجز الأشياء والأفعال الاجتماعية بالكلمات).
- إنه فعل تأثيري (أي يترك آثاراً معينة في الواقع، خصوصاً إذا كان فعلاً ناجحاً).

ويقوم كل فعل كلامي على مفهوم "**القصدية**"، وتقوم "مسلّمة القصدية" على أسس تداولية درسها فلاسفة التحليل ثم توسع في تفريعها وتعميقها التداوليون حتى غدت شبكة من المفاهيم المترابطة[1]. فقد غدت قيمة تداولية نصيّة/حوارية، وتُعدّ مراعاة مفهومها العام وشبكتها المفاهيمية من أبرز المفاتيح المنهجية في الدراسات اللسانية النصية.

ويتأكد الربط بين العبارة اللغوية ومراعاة مقاصد المتكلمين من خلال أعمال الفيلسوف سيرل الذي عمل على متابعة المشروع الفلسفي الذي بدأه أستاذه أوستين، فقد عدّ «الغرض المتضمّن في القول» but illocutoire عنصراً ومكوّناً أساسياً من مكوّنات «القوة المتضمّنة في القول» Force illocutoire.

(١) منها على الخصوص:

- مبدأ التعاقد Principe de contrat.
- مبدأ الفضاء المزدوج لتمظهرات فعل اللغة Double espace de la mise en scène de l'acte de langage.
- مبدأ الإستراتيجية Principe de la stratégie.
- الصريح والضمني Explicite et implicite.
- نمط تنظيم الخطاب Mode d'organisation du discours...

انظر: باتريك شارودو Patrick Charaudeau، «لسانيات الخطاب»، ترجمة: محمد يحياتن، في: اللغة العربية (مجلة يصدرها المجلس الأعلى للغة العربية - دار هومة، الجزائر)، العدد ٢، ١٩٩٩، ص ٢٢٩ - ٢٤٥.

السياق التاريخي للمفاهيم التداولية:

وفي الأخير نختم بهذا الرسم الذي يضع أبرز المفاهيم التداولية في سياقها التاريخي التطوري، وقد نقلناه عن موشلر بشيء من التعديل[1].

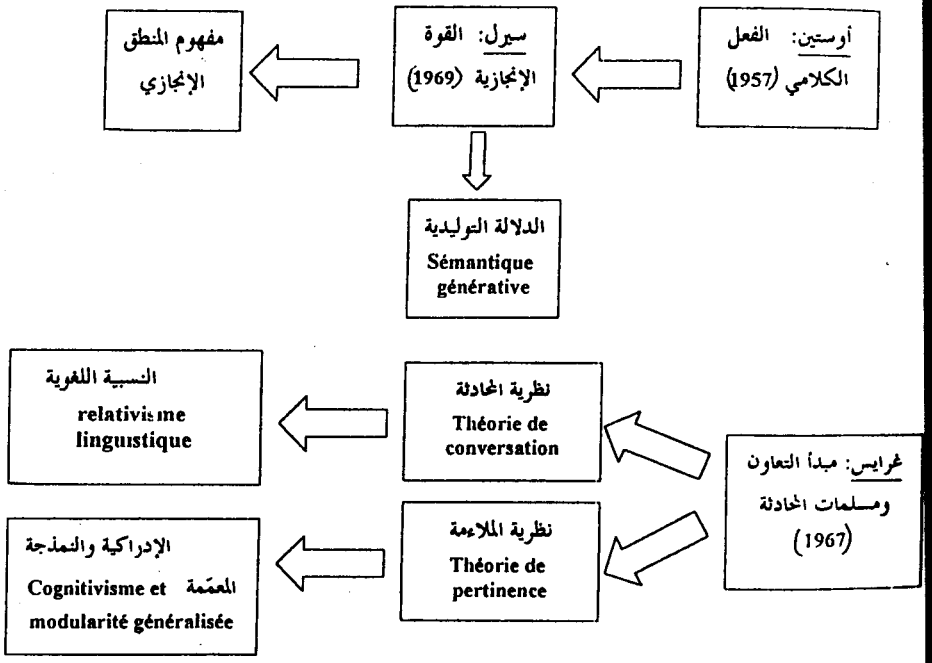

(١) www - unige. ch - lettres - philo.